الأمم المتحدة

E/2013/73

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير هو ثاني تقرير يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إنجازات منظومة الأمم المتحدة والتحديات التي واجهتها في دعم حكومة جنوب السودان بطريقة متكاملة ومتسقة ومنسقة منذ استقلال البلد في تموز/يوليه ٢٠١١. ويجمل التقرير الكيفية التي يتطور بها هيكل تقديم المساعدة إلى جنوب السودان في سياق يقتضي من شركاء التنمية مواصلة التكيف مع التحديات والأولويات الناشئة، السياسية منها والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية. ويعرض التقرير، على وجه الخصوص، كيفية تكيُّف منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الإنمائية الوطنية للبلد وللخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، على اعتبار أن جنوب السودان بلد تجريبي لتلك المبادرة. كما يعرض التقرير حالة تنفيذ خطط الأمم المتحدة وآليات التنسيق المتعلقة بها.

060613 310513 13-33073 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – بعد أن أصبح جنوب السودان بلدا مستقلا في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، انضم إلى عضوية الجمعية العامة في ١٤ تموز/يوليه بوصفه الدولة العضو ١٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإثر ذلك، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٣/٢٠١١، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن كيفية تقديم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دعما متكاملا ومتسقا ومنسقا إلى جنوب السودان، يكون منسجما مع الأولويات الوطنية ويضمن في الوقت نفسه وضوح الأدوار والمسؤوليات لدى الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٢ – وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم الأمين العام تقريره الأول (E/2012/76) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي ينظر فيه في دورته الموضوعية. وفي مقرر المجلس ٢٥٠/٢٠١٢، طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير آخر عن الموضوع لينظر فيه المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣.

٣ – ويجمل هذا التقرير الكيفية التي يتطور بها هيكل تقديم المساعدة الإنمائية الدولية إلى جنوب السودان في سياق يقتضي من شركاء التنمية مواصلة التكيف مع التحديات والأولويات الناشئة. ويستلزم ذلك الأخذ بأطر عمل مرنة تتيح للشركاء الاستجابة لمتطلبات الوضع الهش والاحتياجات الإنسانية مع العمل في الوقت ذاته صوب تحقيق انطلاقة البلد. ويرصد التقرير أوجه التقدم والانتكاس المتصلة بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأطر التنمية وبناء السلام استنادا إلى ما طلبه المجلس من الأمين العام وجميع الأجهزة والهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بمواجهة التحديات التي يواجهها البلد في كل من المجال الإنساني والمجال المتعلق ببناء السلام ومجال التنمية.

ثانيا – السياق

٤ – اتسم العام الثاني لاستقلال جنوب السودان باستمرار تدابير التقشف، والمفاوضات المطولة حول قضايا معلقة بشأن اتفاق السلام الشامل مع السودان، وباستمرار الاحتياجات الإنسانية. ومع أن توقيع اتفاقات التعاون بين جنوب السودان والسودان في أديس أبابا في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ شكل تحولا إيجابيا في العلاقات بين البلدين، فإن الاتفاقات لم تُنفذ على التوّ، و لم يُستأنف إنتاج النفط بالسرعة المتوقعة. ومنذ ذلك الحين، جرى التوقيع على اتفاق بين البلدين في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن تنفيذ اتفاقات التعاون، مما أنعش الآمال بالتوصل إلى ترتيب بشأن تقاسم عائدات النفط بين البلدين واستئناف إنتاج النفط. وفي الوقت نفسه، أدت التدابير التقشفية إلى تخفيضات حادة في الإنفاق العام وحالت دون

إنجاز الحكومة لمهامها وزيادة تحسين الأداء بالنسبة إلى مهامها الأساسية، بما في ذلك نظم توفير الخدمات الأساسية. ودفع ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة معدلات التضخم بالأسر المعيشية إلى مزيد من الفقر والعوز.

٥ - ورغم الاعتراف بأن جنوب السودان حقق إنجازات مبهرة أثناء الفترة المشمولة باتفاق السلام الشامل من حيث بناء هياكل الدولة من لا شيء تقريبا، فإن البلد لا يزال يواجه تحديات هائلة في ما يتعلق ببناء الدولة. ولا يزال جنوب السودان من أكثر المناطق المتخلفة النمو في العالم. وفي مواجهة التحديات المتمثلة في انتشار الفقر على نطاق واسع، وغياب نظم الدولة أو عجزها عن أداء دورها، وفي ظل حالة من عدم توافر الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق النمو، فإن البلد لم يتمكن بعد من إقامة جهاز حكومي وإداري وقانوني قادر على استغلال الثروة وتوزيعها على نحو يستفيد منه الشعب ككل، وعلى تلبية احتياجات التنمية البشرية. ولا يزال من بين التحديات الكبرى التي يواجهها البلد عدم وجود هياكل أساسية لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في الأعمال التجارية، حيث إن نحو ثلثي البلد تنقطع صلتهما بمعظم الطرق الرئيسية والمدن الكبرى أثناء موسم الأمطار.

٦ - ويستأثر جنوب السودان بعدد من أدنى مؤشرات التنمية البشرية في العالم. وفي حين زاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية ستة أمثال من ٣٠٠ ٠٠٠ إلى ١,٨ مليون في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢، لا تزال معدلات التسرب عالية بنسبة ٩٠ في المائة. وهناك أقل من ٣٠ في المائة من السكان يتمتعون بفرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وأقل من ٢٥ في المائة من الأطفال يحصلون على التحصين الكامل قبل بلوغ سن ١٢ شهرا. ومعدل الوفيات النفاسية هو الأعلى في العالم، مع حدوث ٢ ٥٤٠ وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة، وهناك أقل من ١٠٠ من القابلات المؤهلات في البلد. وأكثر من ٧٠ في المائة من السكان لا يمكنهم القراءة أو الكتابة. وبالنسبة إلى النساء، فإن المؤشرات تبعث على الانزعاج بوجه خاص: إذ تبلغ نسبة الأمية بينهن ٩٢ في المائة، وأقل من ٤٠ في المائة بين الفتيات ما بين سن ٦ و ١٣ سنة تواظبن على الدراسة، أما نسبة المواظبة في المدارس الثانوية فلا تكاد تتعدى ٢ في المائة. وهناك انتشار واسع النطاق للعنف الجنساني والزواج القسري وزواج الأطفال.

٧ - وفي عام ٢٠١٢، واصل جنوب السودان اتخاذ خطوات لتدعيم أهداف بناء الدولة، بما في ذلك اعتماد تشريعات رئيسية، وتدشين مفوضية وطنية للانتخابات، وإجراء إصلاحات في قطاع الأمن. ويتمحور برنامج بناء الدولة حول أربعة عناصر رئيسية هي مراجعة الدستوري الوطني، والمصالحة الوطنية، وإجراء تعداد عام للسكان، وإجراء

انتخابات وطنية، وهي العناصر التي ستساعد جميعها على تشكيل مستقبل البلد لأعوام مقبلة. وفي حين تم اتخاذ خطوات هامة للتمهيد لهذه الأنشطة، لا تزال التدابير التقشفية تحد من تخصيص الموارد الوطنية لهذه العمليات ذات الحساسية من حيث التوقيت.

٨ - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية تطرح تحديات كبيرة أمام البلد، وتهدد بتشتيت الانتباه عن خطة التنمية الطويلة الأجل. وتسبب النزاع في منطقة الحدود مع السودان في تزايد أعداد السودانيين الذين يلتمسون اللجوء إلى جنوب السودان، وهناك الآن أكثر من ٠٠٠ ١٩٣ لاجئ سوداني مسجلين حاليا في جنوب السودان. ومع أن العجز المتوقع في الحبوب لعام ٢٠١٣ أقل منه لعام ٢٠١٢، تشير التقديرات إلى أن ١,٥ مليون نسمة سيكونون في حاجة إلى مساعدات غذائية. وتسببت النزاعات القبلية، والتوترات على الحدود، والفيضانات الموسمية في حالات نزوح مؤقتة لمختلف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تعطيل أسباب الرزق أمام الناس وتدمير المحاصيل والأصول.

٩ - وفي مواجهة حالة التقشف، بدأت الحكومة في تنفيذ إصلاحات وتدابير مالية تهدف إلى تحسين الإدارة المالية العامة. وفي أقل من ٢٤ شهرا، زادت حاصلات العائدات غير النفطية بمقدار سبعة أمثال، من ١٠ ملايين من جنيهات جنوب السودان (٣,٣ ملايين دولار) إلى أكثر من ٧٠ مليون من جنيهات جنوب السودان (٢٣ مليون دولار) شهريا، بما يغطي نسبة ١٤ في المائة من نفقات الحكومة. وبغية زيادة الشفافية المالية، تنشر تقارير ربع سنوية عن تنفيذ الميزانية، كما تطبق ضوابط مالية صارمة على الإنفاق.

ثالثا - مواجهة التحديات الناشئة

١٠ - في سياق هشاشة الوضع في جنوب السودان في مرحلة ما بعد النزاع، فإن الصدمات المتكررة، بما في ذلك اندلاع موجات العنف، وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، وتقلب أسعار المستهلكين، غدت حقيقة واضحة للعيان. وتتمثل الأولوية الرئيسية للأمم المتحدة في الحد من أوجه الضعف وتمكين السودانيين الجنوبيين من إدارة المخاطر من خلال دعم متكامل في مجالات المعونة الإنسانية والإنعاش والتنمية. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة موجهة نحو تعزيز المرونة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي وعلى مستوى البلد من أجل التصدي لحالات الطوارئ الناشئة عن انعدام الأمن، والأحوال الجوية القاسية، والنظم القاصرة عن تقديم الخدمات. وفي الوقت نفسه، تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في بناء دولة تتمتع بمقومات البقاء.

١١ - وخلال عام ٢٠١٢، بذلت حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة وشركاؤها جهودا حثيثة من أجل تدعيم وتأمين ما تم إحرازه من تقدم خلال فترة اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إرساء المهام والنظم الأساسية، وتنمية القدرات، والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية في قطاعي التعليم والصحة، مع العمل في الوقت نفسه على منع حدوث التدهور الاقتصادي الذي خشي الكثيرون من حدوثه في أعقاب وقف إنتاج النفط. ووفرت الأمم المتحدة الدعم للحكومة في وضع مبادرة تحديد المهام الأساسية المطلوب تحقيقها في ظل التقشف، والتي تجمل أهم أشكال الدعم المطلوب لكي تواصل الدولة أداء مهامها في هذه الفترة العصيبة، بما في ذلك مهام التخطيط والإدارة المالية، والإشراف والمحاسبة، ومنع نشوب النزاعات، وسيادة القانون.

الإطار ١

الأمن الغذائي

لا يزال الجوع ونقص التغذية مستشريين في جنوب السودان ويتسببان في مشاكل موسمية متكررة. وعلى مدى الثلاث سنوات الأخيرة، تعرض أكثر من ١٠ في المائة من السكان لحالات حادة من انعدام الأمن الغذائي، و ٣٠ في المائة لحالات معتدلة من انعدام الأمن الغذائي، وتصل حالات انعدام الأمن الغذائي إلى ذروتها في موسم الجوع، وهي فترة يشح فيها الغذاء فيما بين المحاصيل، من أيار/مايو وحتى آب/أغسطس. وبالمثل، فإن أشكالا مختلفة من نقص الأغذية تسود جنوب السودان لسنوات عديدة، بما في ذلك حالات سوء التغذية الحاد التي تعكس حالات عجز قصيرة الأجل في التغذية. وتعد حالات سوء التغذية المزمن وحالات العجز في المغذيات الدقيقة انعكاسا لآثار طويلة الأجل من التغذية الضعيفة نتيجة لعدم توافر النظم الغذائية السليمة.

وجنوب السودان ينتج بالفعل أغذية كافية. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ العجز السنوي في الحبوب نحو ٠٠٠ ٣٥٠ طن متري، وهو أقل ما كان عليه في عام ٢٠١٢ (٠٠٠ ٤٧٤ طن متري)، لكنه أعلى من معدل عام ٢٠١٠ (٠٠٠ ٢٥٠ طن متري). ومع أن محصول عام ٢٠١٢ كان طيبا، لا يزال كثير من الناس على حافة الأزمة الغذائية.

وتستلزم مواجهة انعدام الأمن الغذائي وكسر حلقة الجوع الاستثمار في البرامج السليمة. وتحت قيادة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تعمل الأمم المتحدة مع الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية من أجل تصميم البرامج التي تلبي الاحتياجات في الأجل القصير وتؤدي في الوقت

نفسه إلى تعزيز مرونة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وفي العام الماضي، تم تعزيز الروابط مع الشركاء القائمين على تعزيز الأمن الغذائي، بما في ذلك القطاعات التغذوية. وبصورة متزايدة، استهدفت النُّهُج الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي رأس المال البشري. وعلى سبيل المثال، فإن برامج التغذية اليومية في نحو ١ ٣٥٠ مدرسة تهدف إلى تفادي تسرب الأطفال من المدارس. ومن خلال الاستعانة بالمساعدة الغذائية، تنظم المجتمعات المحلية جهودها لمواجهة الأسباب وراء انعدام الأمن الغذائي، وذلك على سبيل المثال عن طريق بناء الطرق التي تربطها بالأسواق والمرافق الصحية والمدارس. وقد أدت المدارس الميدانية للمزارعين دورا حاسما في زيادة استعمال المحاريث التي تجرها الثيران في بعض الولايات، مما أدى إلى تحسين الإنتاج الزراعي. وفي عام ٢٠١٢، تم تدريب ٢ ٠٠٠ مزارع في ٧٦ من المدارس الميدانية في ٦ ولايات في مختلف أنحاء جنوب السودان. وأثيرت مناقشات حول معالجة نقص اليد العاملة في المناطق الريفية عن طريق وضع خطط نقدية للعاطلين الشباب في المناطق الحضرية للعمل في المناطق الريفية. وجرى تعزيز القدرة المؤسسية على تتبع حالات انعدام الأمن الغذائي عن طريق إنشاء نظم لرصد الأمن الغذائي كجزء من المكتب الوطني للإحصاءات. ومن شأن إنشاء احتياطي غذائي استراتيجي أن يسعف في الفترات التي تعقب فشل المحاصيل.

رابعا – أولويات التنمية الوطنية

تمديد خطة تنمية جنوب السودان

١٢ – وضعت خطة تنمية جنوب السودان للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ في الفترة التي سبقت استقلال البلد، وهي تحدد الأهداف الإنمائية الرئيسية في أربعة مجالات ذات أولوية هي: (أ) الحوكمة؛ (ب) التنمية الاقتصادية؛ (ج) التنمية الاجتماعية والبشرية؛ (د) منع نشوب النزاعات والأمن. وتشكل الخطة الأساس الذي تقوم عليه عملية التخطيط لميزانية الحكومة، وهي بمثابة إطار لاستراتيجيات تمويل المعونات القطاعية. بيد أن تدابير التقشف أدت إلى وقف تنفيذ الكثير من جوانب الخطة.

١٣ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أعلنت الحكومة اعتزامها تمديد أجل خطة تنمية جنوب السودان. وتوخت تمديدها حتى تموز/يوليه ٢٠١٣، وطلبت من الفريق القطري للأمم المتحدة وفرادى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تنسق أطر عملها وفقا للتوقيت الزمني الجديد للخطة.

استراتيجية المعونة في جنوب السودان

١٤ - وضعت حكومة جنوب السودان استراتيجية للمعونة للاسترشاد بها في المشاركة الدولية في عملية الإدارة الحكومية للمعونة. وإلى جانب مفهوم ''رؤية واحدة، خطة واحدة'' باعتباره الإطار الجامع الذي يحدد الأولويات الإنمائية للبلد، وُضع نهج قطاعي يرمي إلى ضمان الأخذ بنهج متسق إزاء وضع السياسات، والتخطيط والتنفيذ، والرصد والتقييم. وتشمل الاستراتيجية منابر للتنسيق بين المانحين تضم ممثلين للأمم المتحدة والشركاء الدوليين توفر خطة للتخطيط السنوي للميزانية ودورات التنفيذ المتعلقة بها.

١٥ - وتستخدم الحكومة نظام إدارة معلومات المعونة كأداة رئيسية لتسجيل المعلومات الموحدة عن أنشطة المعونة. والغرض من ذلك هو تقديم لمحة عامة عن الأنشطة الممولة من المعونات في البلد وتنسيق المعلومات المتعلقة بالمعونة لغرض استخدامها في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية. ويعتبر نظام إدارة معلومات المعونة عنصرا أساسيا في استراتيجية المعونة التي تتبعها الحكومة، وتعد بمثابة الإطار الوطني لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية في تنفيذ خطة تنمية جنوب السودان.

المهام الرئيسية في ظل التقشف

١٦ - بغية ضمان استمرار حصول الحكومة على التأييد اللازم للمهام الحاسمة المنوطة بها خلال فترة التقشف، فقد أجرت عملية لتحديد أولويات الأهداف الإنمائية على النحو المبين في خطة تنمية جنوب السودان في سياق مبادرة تحديد المهام الأساسية المطلوب تحقيقها في ظل التقشف. وتحت قيادة مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وشركاء التنمية الدوليين، جرى تحديد مجالات التركيز وفقا للركائز الأربع لخطة تنمية جنوب السودان. وتم الانتهاء من تحديد الأولويات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حيث قدمت إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للاسترشاد بها في عملية التخطيط والميزنة للسنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤. وتهدف المبادرة علاوة على ذلك إلى توجيه مساعدات المانحين خلال فترة التقشف لضمان استمرار أداء الحكومة لمهامها، والحيلولة دون انحسار ما أحرز من تقدم في جهود الحكومة لبناء الدولة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل.

خامسا – "رؤية واحدة، خطة واحدة": الخطة الجديدة كإطار للتعاون الإنمائي مع جنوب السودان

١٧ – في ضوء التحديات التي واجهها جنوب السودان خلال السنوات الأولى من بناء الدولة، هناك حاجة ماسة للحصول على الدعم الفعال والمتسق من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الدعم موجها نحو تلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل وأن يتصدى، في موازاة ذلك، للصدمات القصيرة الأجل. وجنوب السودان، بوصفه إحدى دول مجموعة السبع الهشة الموسعة، رشح نفسه كبلد تجريبي للخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة أثناء المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٨ – وقد بدأ التنفيذ الوطني للخطة الجديدة في آب/أغسطس ٢٠١٢ بإجراء تقييم للهشاشة تم تأييده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويشكل تقييم الهشاشة الأساس الذي يقوم عليه تفاهم مشترك بين الحكومة والشركاء الدوليين بشأن أولويات البلد من خلال الاستعانة بالأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدولة. وتمثل أهداف بناء السلام وبناء الدولة المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشمل: (أ) السياسات الشرعية؛ (ب) الأمن؛ (ج) العدالة؛ (د) الأسس الاقتصادية؛ (هـ) الإيرادات والخدمات.

الإطار ٢

تقييم الهشاشة

شرع جنوب السودان، بوصفه بلدا تجريبيا للخطة الجديدة، في إجراء أول تقييم للهشاشة في آب/أغسطس ٢٠١٢، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت حلقة عمل استغرقت بضعة أيام لإجراء التقييم، ضمت ١٠٠ مشترك، من بينهم نائب الرئيس ووزراء ومستشارون وممثلون للحكومة المركزية وحكومات الولايات، والمجتمع المدني، والأكاديميين، والشركاء الدوليين. وجرى استعراض نتائج وتوصيات التقييم، مقرونة بالمنشورات والبيانات النوعية ذات الصلة، في حلقة عمل ثانية، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وحضرها أكثر من ٥٠ من أصحاب المصلحة.

ويقدم التقييم استعراضا عاما للاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بكل هدف من أهداف بناء السلام وبناء الدولة وفق محور ذي مستويات خمسة تتراوح ما بين حالات الأزمة والمرونة، واستعراضا عاما للتقدم المحرز والتحديات المجابهة وإجراءات تحديد الأولويات من أجل مساعدة البلد في المضي نحو تحقيق المرونة. وشكل التقييم ممارسة نوعية لا كمية، قصد بها المساهمة في تحقيق فهم أفضل لمفهوم الهشاشة.

وتشير نتيجة التقييم عموما إلى أن جنوب السودان أحرز تقدما كافيا على مستوى الأهداف الخمسة منذ الفترة الفاصلة بين اتفاق السلام الشامل ونيل الاستقلال في تموز/يوليه ٢٠١١ بما يمكنه من الانتقال إلى مرحلة ما بعد الأزمة في طيف الهشاشة. ومع أنه لم يبلغ مرحلة الانتقال فيما يتعلق بأي من هذه الأهداف، فإنه يبدو أن جهود الإصلاح قد أتت أُكُلها إلى أقصى حد بالنسبة إلى هدف السياسات الشرعية وذلك في أعقاب التصويت بنسبة ٩٩,٨ تأييدا للانفصال عن السودان في الاستفتاء الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومع المضي قدما، هناك تحديات رئيسية تشمل التوصل إلى تسويات سياسية داخلية دائمة، وتحقيق تحول في قطاع الأمن، وإصلاح مؤسسات العدالة، وإنشاء قواعد اقتصادية متنوعة، وتعزيز القدرة على إنجاز الخدمات بصورة عادلة وخاضعة للمساءلة.

١٩ - وفي أعقاب الانتهاء من تقييم الهشاشة وتمشيا مع مفهوم ”رؤية واحدة، خطة واحدة“ للخطة الجديدة فيما يتعلق بالانتقال من مرحلة الهشاشة، شرعت الحكومة في التحضير لصياغة أولوياتها الإنمائية في إطار مبادرة تنمية جنوب السودان. وتهدف المبادرة إلى الجمع بين أولويات خطة التنمية لجنوب السودان ومبادرة تحديد المهام الأساسية المطلوب تحقيقها في ظل التقشف. وينبغي لمبادرة تنمية جنوب السودان أن تمهد السبيل لإبرام اتفاق مع الشركاء الدوليين يتوخى أن يكون آلية رئيسية لتنفيذ المبادرة.

٢٠ - وخلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، استضاف جنوب السودان الفريق التوجيهي للحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. واجتمع في جوبا نحو ٤٠ من كبار المسؤولين من ١٥ من العواصم المانحة والمجموعة الموسعة للبلدان الهشة السبعة، ومن مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، للتداول بشأن برنامج الخطة العالمية الجديدة. وشارك في رئاسة الاجتماع كل من وزير التعاون الإنمائي بالدانمرك، كريستيان باخ، ووزيرة مالية تيمور - ليشتي، إيميليا بايريس، وأتاحت المناقشة فرصة للشركاء الدوليين لمناقشة جدوى استخدام النظم القطرية لتسليم المعونات إلى جنوب السودان. وركزت المناقشات، على وجه الخصوص، على كيفية استخدام الخطة الجديدة كإطار لزيادة دعم الميزانية، رغم ما أُشير إليه عن وجود خيارات أخرى يلزم استكشافها لاستخدام النظم القطرية على أساس مرن.

٢١ - ومن جهة أخرى، أعادت الأمم المتحدة تنسيق برامجها بما يتسق والأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدولة. فالهدف الأول، ذو الصلة بالسياسات الشرعية اللازمة لتعزيز

التسويات السياسية وحل المنازعات، يعنى بالتجربة البازغة لجنوب السودان في مجال الحكم الديمقراطي والحاجة إلى الشمول السياسي وآليات التخفيف من حدة النزاعات. ولا تزال الغالبية الساحقة من السودانيين الجنوبيين بعيدة عن سياسات اتخاذ القرار والسياسات الشرعية، وبخاصة بالنسبة إلى الشباب. وسلطات الولايات، بما لها من قدرات محدودة فقط على إدارة التنوع السياسي، تعجز في معظم الأحيان عن إتاحة الفرص للاختلاف في الرأي والمناقشة والمصالحة. وتركز جهود الأمم المتحدة على دعم جهود الحكومة لتوسيع نطاق عملية اتخاذ القرارات السياسية، وتوسيع نطاق حيز المشاركة السياسية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية على إدارة النزاعات.

٢٢ - أما الهدف الثاني، المتمثل في تحسين الأمن، فهو وإن كان شرطا لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية، يتطلب تحسين فعالية مؤسسات إنفاذ القانون ومساءلتها. وقد حدا ضعف سلطات الولايات في المناطق النائية، مقرونا بانتشار الأسلحة الصغيرة، بالمجتمعات المحلية إلى تسليح العاطلين والأميين من الشباب والاعتماد عليهم لتوفير الأمن. ومن خلال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبسط سلطة الدولة وتعزيز الأمن المجتمعي، فإنها توفر المساعدة لمواجهة الأولويات التالية: دعم سياسة الأمن الوطني الحكومية؛ ودعم زيادة إضفاء الطابع التخصصي على قوات الأمن؛ بما في ذلك تقديم الدعم لبرنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومساعدة الحكومة في إنشاء نظم إنذار مبكر في المحليات ذات الأولوية؛ وتحسين فرص الوصول إلى المناطق غير المأمونة.

٢٣ - وفي سياق جنوب السودان، يشير هدف العدالة، وهو الهدف الثالث من أهداف بناء السلام وبناء الدولة، إلى توفير آليات منصفة ويمكن الوصول إليها لجبر المظالم. وفي ظل تقلص سلطات شيوخ القبائل مقرونا بمحدودية الوصول إلى نظم العدالة الرسمية، تتقلص الفرص أمام المواطنين الساعين إلى سبل الانتصاف وجبر المظالم عن طريق الآليات المؤسسية وليس اللجوء إلى العنف. وتدعم الأمم المتحدة نهجا ذا شقين يركز على توفير نظام العدالة الرسمي وتعزيز الآليات التقليدية لحل النزاعات. وتدعم الأمم المتحدة وضع الأطر القانونية للبلد، بما في ذلك تحسين التشريعات الوطنية ذات الصلة، والتوسع في دعم المساعدة القانونية، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، وتحسين الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، مع العمل في الوقت نفسه على دعم السلطات التقليدية فيما تقوم به من دور للتحكيم في المنازعات بين القبائل.

٢٤ - ومما يطرح تحديات رئيسية في مجال بناء السلام وبناء الدولة وجود تنافس على الموارد الشحيحة والافتقار إلى الأنشطة المنتجة اقتصاديا. وفي أحيان كثيرة تشير المجتمعات المحلية إلى النزاعات حول المراعي والوصول إلى مراكز توزيع المياه، وخاصة بين المزارعين

والرعاة، باعتبارها مصادر رئيسية للعنف. ومن شأن توطيد الأسس الاقتصادية، باعتبارها الهدف الرابع، أن يساعد على الحد من العنف ودعم انطلاق الدولة. وفي الأجل القصير، يمكن توفير الفرص المدرة للدخول للفئات المهمشة، بما فيها الشباب، وذلك من خلال الأعمال العامة والمجتمعية كثيفة اليد العاملة. أما في الأجل الطويل، فإن إقامة الأسس الاقتصادية تتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي، وتوافر قوة عاملة متعلمة، وأطر تنظيمية قوية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد. وتدعم الأمم المتحدة التدابير الرامية إلى تهيئة الفرص الاقتصادية وتحسين الوصول إلى الموارد، بما في ذلك الأولويات التالية: مجابهة تسليح وتهميش غير المتعلمين والعاطلين من الشباب عن طريق مساعدة الحكومة على الشروع في برامج هادفة؛ وتوفير التدريب المهني، وإنشاء مراكز محو الأمية في المحليات ذات الأولوية؛ وتحسين فرص الوصول إلى المياه في المناطق الريفية لتيسير الرعي في المستوطنات البشرية؛ ومساعدة الحكومة في تخصيص الأراضي وإنشاء آليات تسوية المنازعات.

٢٥ - ويتمثل الهدف الخامس في إطار تقييم الهشاشة المتعلق بالخطة الجديدة في إدارة العائدات من أجل التوسع في الخدمات الأساسية. ويعد تعزيز قدرة الدولة زيادة مواردها، وتحديد الأولويات المتعلقة بها، وإدارتها من أجل التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية من الأمور بالغة الأهمية في السنوات الأولى من بناء الدولة. وهناك مناطق كثيرة في جنوب السودان تعوزها الموارد بصورة خطيرة مما تترتب عليه توترات بين المجتمعات المحلية والجماعات العرقية. وفي المناطق التي تصل إليها الخدمات على الصعيد المحلي، فإن ذلك يتم عن طريق كيانات غير تابعة للدولة ودون سيطرة تذكر من جانبها. وأدى عدم إحراز تقدم ملموس في تقديم الخدمات من جانب الدولة، بما في ذلك في قطاعات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، إلى تعزيز التصورات بأن هناك عمليات استبعاد من المكاسب التي تحققت بعد الاستقلال، الأمر الذي أثار الاستياء من الحكومة وقلل الثقة بها. ويعني الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بالتدابير الرامية إلى تحسين التوزيع المنصف للعائدات وزيادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية. وينصب هذا الدعم على الأولويات الاستراتيجية التالية: مساعدة الحكومة على إجراء تعداد جديد للسكان بما يتيح توزيعا منصفا للعائدات ويحقق العدالة في فرص الحصول على الخدمات عبر ولايات البلد العشر؛ والمساعدة في تعزيز قدرة الحكومة على تخصيص الموارد بصورة عادلة؛ ودعم توسع الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية؛ ودعم جهود الحكومة لإنشاء نظام تحويلات نقدية للأسر المعيشية مما يعزز الميثاق الاجتماعي ويعكس التزام الحكومة برفاه شعبها.

الإطار ٣

مبادرة مخيمات الماشية

ربما يشكل قطاع الماشية أهم المجالات الوحيدة التي يمكن من خلالها تحسين سبل كسب العيش لفقراء المناطق الريفية في جنوب السودان بصورة دائمة. وإذ يحظى البلد بأعلى معدلات لرؤوس الماشية بالنسبة للفرد في أفريقيا (حيث يقدر مجموع رؤوس الماشية بنحو ١١,٧ مليون)، فإن هذا القطاع يتمتع بقدرة هائلة على تلبية الطلب المحلي بصورة مستدامة من منتجات الماشية، وتوفير فائض للتصدير، وأهم من ذلك توليد دخول كافية لتحقيق تحسن دائم في سبل معيشة السكان الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في المناطق الريفية.

وتركز مبادرة مخيمات الماشية بصورة استراتيجية على تعزيز القدرات الإنتاجية وقدرات إدارة المخاطر لدى الرعاة بغرض تحسين قدرتهم على التصدي للصدمات والتكيف مع الأوضاع المتغيرة. ويتمثل محط التركيز الرئيسي للمبادرة في التقليل من الصدمات التي يتعرض لها الرعاة وفي إدارتها، وتعزيز الموارد الإنتاجية والبشرية والطبيعية والمالية داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الماشية كمصدر لرزقها. وستؤدي المبادرة إلى تحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية كما ستؤدي تدريجيا إلى تقليل الاعتماد الشديد على الاستجابة الإنسانية في جونقلي.

وستتكون المبادرة من ثلاثة أركان رئيسية لازمة لدعم النظم الرعوية في جنوب السودان: أحدها ركن يتعلق بالأمن المجتمعي ويقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إدارة حالات العنف؛ وركن يتعلق بسبل كسب العيش بقيادة منظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية للأسر الرعوية؛ وركن للخدمات الأساسية تقوده منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل التصدي لحالات الحرمان النسبي المزمنة وتوسيع آفاق فرص الحياة في المستقبل. وستقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنسيق الأنشطة في إطار هذه الأركان الثلاثة. ويتمشى تصميم الأركان الثلاثة مع سياسة الأمم المتحدة لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع التي وافق عليها الأمين العام في عام ٢٠٠٩.

وقد صُممت المبادرة باعتبارها برنامجا مركزا مشتركا بين عدد محدود من الوكالات، وتستخدم نهجا برنامجيا متكاملا يتمحور حول سبل كسب العيش في المناطق الريفية ويقوم على تجميع الأنشطة بغرض تحقيق أقصى تأثير ممكن. وتقود أنشطة كل ركن من هذه الأركان وكالة الأمم المتحدة ذات الميزة النسبية في القطاع ذي الصلة. وتتسم الأنشطة المضطلع بها بالبساطة وعدم التعقيد كما أنها قابلة للقياس وتلتزم بالمبادئ الاستراتيجية للتنمية الأفقية المراعية للفقراء التي من شأنها تعبئة الموارد

المجتمعية. وسيؤكد الركن المتعلق بالأمن المجتمعي على أهمية القانون العرفي وإدارة شؤون الأسلحة، وسيستخدم الركن المتعلق بسبل العيش النهج المراعي للفقراء للتأكيد على تعلم الأقران والابتكارات المحلية، أما الركن المتعلق بالخدمات الأساسية فسيستخدم نهجا ''بسيطا ورقيقا'' في إيصال الخدمات المتنقلة دون أي عوائق رسمية على دخولها.

الركن ١: بسط سلطة الدولة وإعادة إقرار آليات الحكم المجتمعية

يجب تعزيز نظم القانون العرفي وإدارة شؤون الأسلحة في المناطق الرعوية بغرض كبح ارتفاع مستويات العنف. ولا تزال عمليات الإغارة على مخيمات الماشية تشكل نشاطا إجراميا قليل المخاطرة عالي العائد الأمر الذي يضاعف من المستويات الحالية لانعدام الأمن في البلد. وبالنظر إلى سهولة الحصول على الأسلحة، فإن الشباب في بعض المجتمعات المحلية يعملون بصورة متزايدة بمعزل عن المجتمع المحلي الأوسع نطاقا وعن قيود النظم القبلية وغالبا خارج نطاق مصالح تلك المجتمعات والنظم. وسيتولى الركن المتعلق بالأمن الاضطلاع بأنشطة من قبيل عمليات المبادلة بين الزي الرسمي والمدني، وحصر القانون العرفي، وتشكيل لجان لإدارة شؤون الأسلحة.

الركن ٢: تعزيز القدرة الإنتاجية للرعاة وتحسين سبل عيشهم

تشكل المدارس الميدانية للرعاة نهجا بسيطا معترفا به، وتمثل بالاقتران بالتدريب المتنقل على المهارات صلب الركن المتعلق بتوفير سبل العيش. وسيجرى في إطار هذا الركن تعزيز القدرة التنظيمية للمؤسسات الرعوية المجتمعية، وسوف تتحسن قدرة الرعويين على المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على ماشيتهم وعلى رفاههم. وسيجري في إطار هذا الركن توفير التدريب قصير الأجل والمهارات المتنقلة في مجالات تجهيز المحاصيل، والأسماك، والحدادة، وغيرها من الأعمال في المناطق الريفية.

الركن ٣: زيادة فرص حصول الرعاة على الخدمات الأساسية من خلال النهج المتنقلة

يلزم تزويد الرعاة المتنقلين بالخدمات المتنقلة. ويعتبر التوسع في المدارس المتنقلة وفي التعليم الصحي من الشباب إلى الشباب من الأنشطة الرئيسية في إطار الركن المتعلق بالخدمات الأساسية. وسيكون بناء مرافق ثابتة لتقديم الخدمات في جنوب السودان باهظ التكلفة وسيكون من الصعب صيانتها وستظل دونما استخدام خلال الفصول التي يتنقل فيها الرعاة مع قطعانهم. ومع ذلك، فالحاجة ماسة إلى الخدمات الأساسية؛ ولذا، فإن هذا الركن يهدف إلى تلبية هذه الحاجة من خلال نهج قابلة للقياس يمكن الوصول إليها من جانب أعداد كبيرة من الشباب.

سادسا – حالة تنفيذ خطط الأمم المتحدة

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٦ – وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جنوب السودان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لضمان تقديم الدعم المتسق من منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية جنوب السودان المستقلة حديثا وتنفيذ خطة تنمية جنوب السودان. وقد استند إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة مباشرة إلى خطة تنمية جنوب السودان، وركز على خمسة من مجالات النتائج هي:

(أ) إرساء الوظائف الأساسية في مجالي الحوكمة والخدمة المدنية ودخولهما طور التنفيذ؛

(ب) الحد من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وزيادة دخل الأُسر؛

(ج) الانتهاء من وضع نظم تقديم الخدمات الأساسية، مما يمهد الطريق لزيادة الطلب على الخدمات؛

(د) الحد من العنف، وتحسن الأمن المجتمعي؛

(هـ) تحسن الوصول إلى العدالة وسيادة القانون.

٢٧ – بيد أن العام الأول من تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تأثر بشدة بتدابير التقشف، التي أضرت بقوة التوسع اللازم في قدرة الحكومة، وقلصت ميزانيات المؤسسات الأساسية، وخلقت حالة من عدم اليقين إزاء قوة الاقتصاد الوطني. ولذلك، دعمت الأمم المتحدة الحكومة في وضع مبادرة تحديد المهام الأساسية المطلوب تحقيقها في ظل التقشف، والتي تحدد أهم التدابير التي يلزم اتخاذها لاستمرار أداء الدولة لمهامها خلال هذه الفترة، وأعادت تحديد أولويات إطار المساعدة الإنمائية بما يعكس الواقع الجديد.

الإطار ٤

إعادة تحديد أولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

في أعقاب وقف إنتاج النفط، وفي مسعى لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة مستعدة بصورة كافية بمجموعة موحدة من الأولويات إذا طال أجل فترة التقشف، قام فريق الأمم المتحدة القطري بتحديد أولويات البرامج التي يتضمنها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على ثلاثة مستويات. ويشمل المستوى الأول البرامج الحاسمة لفريق الأمم المتحدة القطري التي يتعين تنفيذها حتى في ظل أحوال التقشف، ويشمل المستوى الثاني البرامج التي يمكن تعديلها بالزيادة أو النقصان على أساس توافر الموارد، ويشمل المستوى الثالث البرامج التي ينبغي تعليقها في السياق الراهن.

ووفقا للتوجيهات التي قدمتها الحكومة، تهدف البرامج على المستويين الأول والثاني إلى معالجة أهم الأولويات في حالة إطالة أمد فترة التقشف، وتشمل ما يلي:

- تأمين تقديم الخدمات للخطوط الأمامية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية
- التصدي لانعدام الأمن الغذائي من أجل مساعدة الأسر المعيشية على تخطي ”فجوة الجوع“ والبقاء داخل الدائرة المنتجة
- تعزيز مهام الحكم الأساسية، بما في ذلك إيجاد نظم للإدارة المالية والمساءلة
- منع تصاعد العنف

ولدى تقرير المستوى الذي سينتمي إليه كل برنامج، درس الفريق القطري للأمم المتحدة الآثار المترتبة على عدم التنفيذ، وأخذ في الاعتبار ما يلي:

- ما إذا كان التمويل الحكومي ضروري لنجاح البرنامج
- ما إذا كان الشركاء يتمتعون بالقدرة على التنفيذ في ظل ظروف التقشف
- ما إذا كان التمويل متاح حاليا أو من المحتمل إتاحته
- ما إذا كان التنفيذ سيصل إلى أشد الأسر المعيشية عوزا
- ما إذا كان البرنامج يشجع على العون الذاتي وزيادة التنمية المجتمعية
- ما إذا كان البرنامج يساعد على حفظ المكتسبات الإنمائية السابقة
- ما إذا كان البرنامج يساعد على منع المزيد من تدهور الأحوال المعيشية
- ما إذا كان البرنامج فعالا من حيث التكلفة

خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

٢٨ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، فقد عمل فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع حكومة جنوب السودان والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطرف لوضع خطة استراتيجية متكاملة لدعم توطيد السلام في البلد. ووفقا لمبادئ الملكية الوطنية، فإن الأولويات المبيّنة في خطة دعم بناء السلام مستمدة مباشرة من الركائز الأربع التي تقوم عليها خطة تنمية جنوب السودان، وكذلك من عمليات الانتقال السياسي الرئيسية المنصوص عليها في الدستور الانتقالي لجنوب السودان. وجرى تحديد ما مجموعه ١٥ من النواتج المتوخاة ذات الأولوية، والتي تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها.

٢٩ - ومنذ عام ٢٠١٠، كان جنوب السودان، كجزء من السودان، مؤهلا للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام. ودعما لبرنامج بناء السلام، خصص مكتب دعم بناء السلام ١٠ ملايين دولار في إطار مرفق بناء السلام والانتعاش التابع له لدعم المشاريع ذات الأولوية في خطة دعم بناء السلام في جمهورية جنوب السودان. وفي ضوء أن العشرة ملايين المتاحة عن طريق الصندوق لن تفي إلا بأقل من نسبة ٣ في المائة من احتياجات التمويل في خطة دعم بناء السلام، فإن فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دخلا في مشاورات مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بغية اختيار النواتج المتوخاة ذات الأولوية المطلوب إنجازها والتي سيخصص لها التمويل. وجرى تحديد النواتج المتوخاة التالية: تدريب للشباب في المجال المهني ومحو الأمية (الناتج المتوخى ١٢)؛ وإنشاء ''حفير'' ومراكز لتوزيع المياه (الناتج المتوخى ١٣).

٣٠ - واستخدمت المعايير التالية عند اختيار الناتجين المذكورين:

(أ) تمشيهما مع أولويات الحكومة؛

(ب) الأولويات التي نشأت عن المشاورات المستفيضة على مستوى المجتمعات المحلية؛

(ج) تحقيق عوائد سلمية ملموسة؛

(د) ضمان تحقيق أثر كبير ومستدام؛

(هـ) معالجة الجوانب ذات الآثار الثانوية ذات الشأن (ومن هنا كان اختيار محو الأمية، التي هي شرط لا غنى عنه للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالسلام، ولتحقيق التنمية المستدامة عموما)؛

(و) تجنب التداخل مع الصناديق القائمة (مثل صندوق إنعاش جنوب السودان، والصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية، وصندوق الخدمات الأساسية، والتي تغطي مجالات تحقيق الاستقرار، والخدمات الإنسانية، والخدمات الأساسية، على التوالي)؛

(ز) تعزيز التآزر مع الأنشطة الأخرى القائمة ذات الصلة ببناء السلام؛

(ح) تشجيع مشاركة وكالات الأمم المتحدة ذات الميزة النسبية.

٣١ - وتمشيا مع متطلبات صندوق بناء السلام، أنشئت لجنة توجيهية للموافقة على الطلبات المقدمة إلى الصندوق، على أساس آلية صندوق إنعاش جنوب السودان القائمة من قبل، والتي يشارك في رئاستها كل من نائب وزير المالية والمنسق المقيم. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، استعرضت اللجنة التوجيهية ثمانية مقترحات، وجرت التوصية بتمويل ثلاثة مقترحات يجري حاليا إخضاعها للتنقيحات المالية الموصى بها.

سابعا - تقديم الدعم لتنمية القدرات

٣٢ - لا يزال بناء القدرات يشكل إحدى الأولويات الإنمائية العليا في جنوب السودان، على النحو المبين في خطة تنمية جنوب السودان واستراتيجية البلد لتنمية القدرات. وتستند النهج التي تتبعها الأمم المتحدة لتعزيز القدرات في جنوب السودان إلى التعاون بين بلدان الجنوب، وهي تركز، وفقا لتفضيل الحكومة، على نقل المهارات عن طريق التوجيه والإرشاد. ووفقا للإجراءات ذات الأولوية الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527)، أقامت الوكالات التابعة للأمم المتحدة شراكات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية لغرض إلحاق مسؤولي الإدارة العامة والأخصائيين التقنيين على كل من المستوى الوطني ومستوى الولايات والمحليات حيث يوجهون نظراءهم في جنوب السودان.

٣٣ - وفي إطار مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنسيب السريع للقدرات التي طرحت عام ٢٠٠٩، تم إلحاق ١٢٠ أخصائيا من متطوعي الأمم المتحدة بمكاتب ووكالات القطاع العام، ومعظمهم على مستوى الولايات. وفي إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز القدرات في جنوب السودان التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أُطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يجري حاليا نشر ٢٠٠ من الموظفين المدنيين ذوي الخبرة من الدول الأعضاء في الهيئة في الوزارات الأساسية. ونفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة تكميلية تم من خلالها إلحاق ٢٠ قابلة من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان مجاورة بالنظم

الصحية في جميع الولايات العشر بالبلد، مما زاد عدد الولادات التي تتم بحضور قابلات ماهرات، وساهم في دعم القابلات المحليات والتقليديات.

ثامنا – التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٣٤ – دعما لقرار مجلس الأمن ٢٠٥٧ (٢٠١٢)، قام فريق الأمم المتحدة القطري بتعزيز التنسيق والتخطيط مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حسب الاقتضاء. ومن خلال عقد منتديات منتظمة، يجتمع فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أساس أسبوعي للمناقشة وتقاسم المعلومات عن التطورات الحادثة في جنوب السودان يوما بيوم. وتم وضع خطط عمل مشتركة في مجالات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، وحماية الطفل، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقضايا الجنسين بين البعثة والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة. وأُجريت مفاوضات مستفيضة بشأن عمليات التخطيط الاستراتيجي، من قبيل ميزانية البعثة القائمة على تحقيق النتائج. ووفقا للولايات الممنوحة من مجلس الأمن، اشترك فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في وضع خطة دعم بناء السلام وشرعا في تنفيذها.

٣٥ – وواصل فريق إدارة البرامج التابع لفريق الأمم المتحدة القطري قيادة تنسيق ورصد الإجراءات البرنامجية الاستراتيجية. وخلال العام الماضي، تم تنفيذ برامج مشتركة مستمرة لدعم توظيف الشباب، ومنع نشوب المنازعات وبناء السلام، في حين تم وضع برامج مشتركة جديدة لدعم خدمات الشباب المحلية والاضطلاع بمبادرة لمخيمات الماشية. والتزم الفريق القطري للأمم المتحدة أيضا بتعزيز رصده وتقييمه الجماعيين في عام ٢٠١٣، وسينتهي من الإعداد الكامل لقاعدة بياناته (4w) (من، ماذا، أين، متى)، والتي بدأها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، للمساعدة في تقديم صورة شاملة عن أنشطة الوكالات على مستوى الولايات والمحليات، ولتحديد مجالات الالتقاء الرئيسية برنامجيا أو جغرافيا.

٣٦ – ودعما لبرنامج ”توحيد الأداء“، عزز فريق إدارة العمليات التابع للفريق القطري للأمم المتحدة من جهوده الرامية إلى تبسيط عملية تنسيق إنجاز البرامج، وتحسين الكفاءة، والحد من تكاليف المعاملات. وتعاون فريق إدارة العمليات بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن المسائل المتصلة باتفاق مركز القوات، وإجراءات التخليص على أصناف متأخرة في الجمارك، ومسائل التوظيف من قبيل دفع مرتبات الموظفين الوطنيين بدولارات الولايات المتحدة. ومن المقرر أن يبدأ العمل بالنهج المنسق للتحويلات النقدية في عام ٢٠١٣.

تاسعا – التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية

٣٧ – تجري الحكومة مناقشات مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وشركاء دوليين آخرين بشأن دعم إدارة الميزانية. وفي حين أن توفير هذا الدعم الإداري الخارجي يمكن أن يسد جانبا من عجز الميزانية، فإن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن الوصول إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لم تكن قد اختتمت بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يتم تأمين أي التزامات أخرى.

٣٨ – وأصبحت اجتماعات منتدى التنسيق بين المانحين الدوليين، الذي يضم شركاء التنمية التقليديين وغير التقليديين ويشارك في رئاسته كل من المنسق المقيم للأمم المتحدة والمدير القطري للبنك الدولي في جنوب السودان، تعقد بصورة منتظمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تعقد الآن على أساس شهري. ويعتبر المنتدى منبرا رئيسيا لتبادل التحليل والمعلومات وإيجاد فهم مشترك للقضايا والتطورات المستجدة. وهو يساعد أيضا على زيادة الوعي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برامج الفريق القطري للأمم المتحدة، ويقوم بتحديد ثغرات التمويل الحادة. كما يتضمن جدول أعمال المنتدى موضوعات من قبيل اتجاهات الأمن الغذائي، ودعم قطاع سيادة القانون، وإنشاء سلة تمويل للصحة، والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الجديدة.

عاشرا – التحديات والتوصيات

٣٩ – في ضوء الحاجة إلى تدعيم ما تحقق حتى الآن من أوجه تقدم هامة في تنمية جنوب السودان، وكذلك البيئة الهشة التي تشهد هذه التغييرات، هناك حاجة ملحة للحصول على موارد يمكن التنبؤ بها من أجل دعم التنمية الطويلة الأجل ومواجهة تحديات بناء الدولة في ذلك البلد. وينبغي تحقيق التوازن بين مستويات التمويل المناسبة وتحقيق المرونة الكافية من أجل الاستجابة الفعالة للتحديات الجديدة أينما نشأت.

٤٠ – وبالنظر إلى أهمية قدرة الدولة على تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تقرير السياسات وتنفيذها، ينبغي مواصلة تدعيم وتوسيع الاستثمار في قدرة الحكومة، وتحديد المجالات الرئيسية المتعلقة بالدعم التقني، مثل الإدارة المالية، وإعطائها الأولوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة صلاحيات النظم الوطنية لتقديم الخدمات من أجل امتلاك زمام التنفيذ.

٤١ - ومع الاعتراف بأهمية الأخذ بنهج منسق وموجه إزاء التنمية، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة العمل على تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الاتساق بين عملياتها، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة ("توحيد الأداء")، ومع الحكومة والشركاء الخارجيين. وينبغي مواصلة الحوار الجاري بين الأمم المتحدة، والحكومة، ومجتمع المانحين، كي تعمد عمليات التخطيط إلى ضمان أن تظل المبادرات الإنمائية وثيقة الصلة بالموضوع ومستدامة ومتمشية مع أولويات حكومة جنوب السودان واحتياجات شعبه. وفي هذا السياق، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو التام معالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة.

٤٢ - وبالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هي بعثة متكاملة تهدف إلى توطيد السلام والأمن والمساعدة في تهيئة الظروف لتحقيق التنمية، فإن البداية الطيبة التي حققتها منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم المتكامل لحكومة جنوب السودان على الصعيدين التقني والتشغيلي ينبغي تعزيزها بدعم قوي ومتكامل في مجال السياسات والتوجيه على الصعيد الحكومي الدولي من قِبل الهيئتين الرئيسيتين، وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، في إطار ولاية كل منهما واختصاصه.